

تلك احيض فيها الابله اطهار وهي شهر ونصف حيض وهي شهر واحد حيض مني طلقها
فيها حياضها ان طلقها في اولها فلا عد بها وهي عشرة ايام فذلك شهر استمر وعشرة ايام الاساعدي
الاساعدي حيض من احيض التي وقع فيها الطلاق وهذه المسئلة احكام شرعي في الصلاة
والصوم يقولون ذكرها وذكرها ما ابتدء على شيء من ذلك فتقول امرة استمرها
الدم ونسبت ايام حيضها وايام طهرها ولا تعرف وقتها ولا قدرها فانها تكون على الكفر بها فان لم
لها رأي لزمها ان تغسل لكل صلاة من وقت اصلاها مادام الدم مستمر الا ان ماتت وقت الاوجور
ان يطهر فيه وتصلبه في وضوء احتياط العباء ولا يطهار زوجها لانه ان تكون حايضا وتعيد
صوم عشرين يوما من شوال منواله لا يمكن استيفاء العشرة التي في دميتها الا يقض الا ذلك
لجواز ان تكون العشرة الاولى وبعضها حياضا في الاروات ان تقضى عشر ايام في شهر وعشر ايام في شهر اخر
قضت في غير الوقت التي قضت فيه اول مرة فان كانت عليها صلاة فقضتها واعدتها حياض
عشرة ايام وفي الحياض عشرة ايام وما دامت ايام طهرها لم تستمرها الدم قال ابو عبيد حياضها
عشرة ايام وطهرها ستة اشهر الاساعدي لان اقل المدة التي يرفع فيها احيض ثمة اشهر وهي اقل
المدة الا ان من العادة ان مدة الطهر اقل من مدة اكل فقصنا منه ما يسير او هو الا في فعله
هذا القول تنقض عدتها في الطلاق بتسعة عشر شهرا الا ان ساعا لجواز ان يكون وقع الطلاق
في حالة احيض في تلك الابله اطهار كل شهر ستة اشهر الاساعدي وكل حيض عشرة ايام **قال الله**
دم استحيضت النساء حكم حكم العراف لا يزيد ريمه لا ينع الصلاة والحيضا ما ولا يكون وطهرها ما
دم الحياض حكم حكم العراف لا ينع الصلاة ولا الصوم ولا الوطى ودم الاستحياض هو ما تراه المدة اقل
من ثلثة ايام واكثر من عشرة ايام وكذا ما رآه اكل من الدم يكون استحياض ولو لم يزل ثلثة ايام وعشر ايام حكمه
وكذا استحياضه والفرق بينه وبين دم الحياض ان دم الحياض احمر صوف ليس له راجح ودم الحياض
متغير اللون بين نوره والرجح اذا استمر الدم فوق العشر وعارة المرأة ذات فدر
رودت الى العارة فاحفظ لذي يعني اذا اراد الدم على عشرة ايام
ولم يره عارة فهو روت اله ايام عادتها وما زاد عليه ذلك فهو استحياضه وفان زودها انها

وغير

تومر بقضا ما تركت من الصلاة بعد العارة وتومر ودعا عادتها الا انها حياضها
اذا كان عادتها خمسة ايام وكرت في الربة النابيه سبعة ايام قال ابو عبد الله في تومر العارض والصلاة لان الزيادة
مستور بين احيض والا حياضها لا تكون حايضا الا لا تقطع قبل جوارح العشرة وهو موهوم
فلا تسرك الصلاة بش موهوم وكان المبدأ ان يقول لا يوسر نيكس وهو الاصح لا ياعر فناها حياضها
مخروجهما من احيض شكره لان دليل نفاها حياضها هو هروية الدم وهذه الزيادة لا تكون حياضها
الا بشرط بلحمر حتى يجاوز العشر وكنه غير ثابت في احوال فبقت حايضا لان جوارح العشر اذا جاوز
تجسيد تومر بقضا ما تركت من الصلاة بعد العارة واعتبر هذا في المبتداه فانها لا تومر الصلاة
والاعتسار بسروية الدم ما جاوز العشر وقوله حافظ تدري اي في حافظ هذا التغيير الذي ذكرناه
لقد ذكره المعاني وتعرف الصواب من استحيضت في ابتداء المبلغ فاحشر في الشهر جميع المبلغ
عولم في ابتداء المبلغ يعني الموضع اذا ابتداء مع المبلغ استحيضت حياضها عشرة ايام من كل شهر والما في حياض
لان عارفها حياضها يتبعين نكاحها من غير عارة وانما لا ينع ليعين لها عارة ترد بها وهذا يطلق
قول الجسعة في جوارح العارة في الصلاة والصوم والرجح الا في الارواح بالاكله ولا يطهار زوجها
حيث ينع العشر وقال زفر بن محمد بالاكله في جميع الوجوه لان الاكله متفق عليه في كونها حايضا وما زاد
مختلف في ثلثه حياضها في ابتداء المبلغ اي في ابتداء بلوغها قالوا في العشر في الشهر جميع المبلغ
بمبلغ احيض لانه الكثرة والمستحيضات يجردن الوضوء الكحل وقت الصلاة تنقض كذا العراف السحر
والغبار والحمى والخبث ويوان لسما ثم يعملون بذلك الطهر في الوقت ما سوي ما من ندرى
معناه ان المستحيضه ومن يمس البول والدم والدماء في وقت الصلاة فيصطون بتدبير الوضوء ما شاءوا
من الوضوء والنوافل والندور والواجبات مادام الوقت قائما وقارنا في حياضها تنقض المستحيضه
لكل صلاة مكتوبه واكلا في ثلثها وعين من المستحيضه وصاحب السلس والطلاق والافعال وانما جرم والراف
فلا تراه حياضها ان في قولنا علم الاله المستحيضه تنقض لكل صلاة ولان طهارتها ليس لاد الصلاة المكتوبه
فلا تنقض الطهاره بعد الفروع منها في حق المكتوب اما في حق النوافل فهي باعنده ايضا وان عولم المبلغ
المستحيضه تنقض لكل صلاة والاراد الاول ان المراد الصلاة المكتوبه في حياضها الاولى الوقت في الصلاة
تنكر ويرد لها الوقت قالوا في حال استحياضها في اوقات الصلاة وقام عار لبع اياما وكرت في ايام